مجلة الدراسات القانونية والسياسية

المجلد 10 العدد 02 جوان 2024 | ص ص:71-83

السيادة الرقمية في العالم المعولم: التحديات والرهانات

"Digital Sovereignty in the Globalized World: Stakes and Challenges

إيجر أمينة *

جامعة الجزائر3

minaidjer20@gmail.com

- تاريخ الإرسال: 2024/05/01 - تاريخ القبول: 2024/05/31 - تاريخ النشر: 2024/06/05

ملخص:

تمثل السيادة الرقمية مفهومًا غامضًا في العلوم السياسية يثير العديد من التساؤلات حول التحديات والرهانات المتعلقة بالتطور التكنولوجي في مجال الاتصالات والإعلام الآلي، مثل التحكم في بيانات المستخدمين، والتبعية التكنولوجية، وسيطرة وسائل الاتصال. يبدو أن الدول تواجه نوعًا جديدًا من الاستعمار يمارسه العمالقة التكنولوجيين مثل (BATEX) (GAFAM). لذا، قامت الدول بالاستثمار بشكل كبير في تطوير قدراتها الرقمية والعمل على المستوى الدولي لوضع مبادئ مشتركة لضمان مستقبل رقمي مفتوح وحر وآمن للجميع.

الكلمات المفتاحية: السيادة الرقمية، الفضاء الرقمي، الشركات التكنولوجية العملاقة، الذكاء الاصطناعي، التهديدات السيبرانية.

ABSTRACT:

The idea of digital sovereignty in political science raises questions about the impact of technology on governance. Concerns include control over personal data, technological reliance, and regulation of communication. With globalization, states feel pressured by tech giants like GAFAM, leading them to invest in digital capabilities and advocate for international standards for a secure digital future

keywords:. Digital sovereignty, Digital space., Giant technology companies, Artificial intelligence, Cyber threats.

* -المؤلف المرسل:

مقدمة:

يشهد العالم اليوم ثورة رقمية ضخمة، بفضل التطور التكنولوجي الهائل في مجال الإعلام الآلي والاتصالات وضعت الإنسان في قلب تحولات كبرى وعميقة، شملت وعيه وسلوكه ونظرته للعالم، ومكانته فيه، هذه الثورة جعلت الإنسان يتحول إلى "إنسان رقمي"، بدأت هذه الثورة بانطلاق الحوسبة الرقمية والإنترنت وتقنيات الاتصالات في خمسينيات القرن الماضي، ووصلت إلى ذروتها من خلال التطبيقات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية، وأيضًا تطور تكنولوجيا التواصل الاجتماعي، ومع تسارع وتيرة العولمة الاقتصادية منذ نهاية التسعينات وزيادة الاعتماد المتبادل والتبعية التي تفرضها التكنولوجيا الحديثة والشركات التي تتحكم فيها(GAFAM)على مجتمعاتنا المعاصرة (الشبكات، المنصات، الاتصالات، الإعلام، الصحة، التجارة، العدالة، الأمن الجيش إلخ...).

كل ذلك جعل الشركات العملاقة تمارس سلطة تضاهي سلطة الدولة وتتعداها في العديد من الأحيان مما دفع الفيلسوف إريك سادين (Eric Sadin) يصفها بالاستعمار من نوع جديد...لا يعاش كعنف مسلط إنما كطموح يرغب فيه بشدة من قبل أولئك الدين يعتزمون الخضوع له[1]، وعليه لقد أصبح اليوم معرفة من يمتلك السيادة غلى الشبكات بالأمر في غاية الصعوبة ويستوجب طرح الأسئلة الكثيرة حول من يضع القواعد وعلى أي أساس وبأي شرعية لمن نخضع وبأي الضمانات؟ فمعرفة من يمتلك تقنيات المستقبل ومن ينتجها ومن يضع المعايير وينظم استخدامها، أصبح جزء لا مفر منه من المنافسة الجيوسياسية ومحدد من محددات استقرار المجتمعات في العالم المعولم .

لقد أصبحت الحكومات والدول تدرك بشكل متزايد أهمية السيادة الرقمية، وضرورة التحكم في مصيرها الرقمي (البيانات، الأجهزة، البرامج) التي تعتمد عليها بطريقة مستقلة ودون هيمنة أجنبية. وهي مسألة معقدة ومكلفة بالنسبة للدول وهذا ما يدفعنا للتساؤل حول: **ماهي التحديات والرهانات التي تطرحها السيادة الرقمية بالنسبة للدول في العالم ؟.**

المنهج المتبع.

لقد اعتمدت الدراسة على المقاربة ما بعد الحداثية في تناول الموضوع والتي تربط بين القوة والمعرفة وتجادل بأن القوة تنتج المعرفة، وكل قوة تحتاج إلى المعرفة، وكل معرفة تعتمد وتتعز بعلاقات القوة الموجودة. وبالتالي لا وجود لأي شيء كحقيقة منفصلا عن القوة، وأن الدولة، حيث يهتم أنصار ما بعد الحداثة بدراسة إشكالية السيادة ومفهوم الفوضى الدولية وكذا محاولة تجاوز مفهوم السيادة نحو بارادايم الحكومة العالمية.

[1]- Pauline Türk,Définition et Enjeux de la Souveraineté Numérique, Revue Cahiers Français, N°450, Mai-Juin 2020, Vu le15/2/2024, https://www.vie-publique.fr/parole-dexpert/276125-definition-et-enjeux-de-la-souverainete-numerique.

وللإحاطة بحيثيات الموضوع نقترح خطة تتكون من ثلاثة محاور، بحيث يتناول المحور الأول مدلول السيادة الرقمية: ضوابط تعريفية، أما المحور الثاني تحديات ورهانات السيادة الرقمية، في حين يعالج المحور الثالث السياسات وآليات المواجهة.

المبحث الأول: مدلول السيادة الرقمية: الضوابط التعريفية

لقد تعددت واختلفت التعاريف المقدمة للسيادة الرقمية نظرا لتشتت المصطلح، وصعوبة تحديده مما زاد في غموضه، اختلاف السياسات المعتمدة من قبل الدول والأهداف الكفيلة بتحقيقها، وقبل الخوض في مفهوم السيادة الرقمية لابد من التوقف عند العنصرين المكونين لها، من جهة مفهوم السيادة الذي يعد مفهوم قانوني وسياسي ارتبط بوجود الدولة القومية وأصبح من أهم خصائصها وسماتها الرئيسية، ومن جهة أخرى الصفة الرقمية المرتبطة بالفضاء الرقمي ومكوناته وخصائصه.

المطلب الأول: مفهوم السيادة

لقد خضع مفهوم السيادة للتغيير والتبديل على مر الزمن حسب الأحداث السياسية والمتغيرات في العلاقات الدولية حاله حال المفاهيم التاريخية الأخرى، ويرجع الفضل إلى استخدامه لأول مرة إلى الفقيه الفرنسي جون بودان (Jean Bodin) الذي عرفه بأنها السلطة العليا للملك التي لا يقيدها قيد، فهي مطلقة ودائمة ومن ثم لا تتقادم ولا تتجزأ[1]. وفي القرن الثامن عشر تبنى منظرو العقد الاجتماعي أمثال هوبز (T.Hobbes) ، لوك(J.Locke)، وجون جاك روسو (J.J.Rousseau)مفهوم السيادة باعتبارها سيادة الشعب. ومع تطور الديمقراطيات الحديثة سادت فكرة أن الشعب يمتلك أعلى سلطة في الدولة، ولكن يمكنه أن يعهد بها إلى حكومة ذات سيادة أو منتخبة لممارستها[2]، فالشعب يمارس سيادته عن طريق دولة منظمة، تحتكم للسلطة على إقليم جغرافي. فالمفهوم التقليدي للسيادة في بعدها القانوني يضعها باعتبارها السلطة المطلقة والدائمة للجمهورية (الدولة)بمعنى أنها هي التي تختار قوانينها الخاصة دون فرضها عليها وهي التي تؤول إليها صياغة نظام قانوني وإكراهي وإلزامي.

ومن هنا يبدو أن خصائص السيادة الكلاسيكية هي القدرة الكاملة la toute puissance، والدوام la. perpétuité أما في بعدها السياسي تعني قدرة الدولة على بسط نفوذها وإحكام سيطرتها داخل حدودها الإقليمية ورفض الامتثال لأية سلطة أجنبية عبر الصمود أمام كل أشكال الضغوطات والتدخلات الخارجية، فالسيادة "مؤسساتية"، و"شعبية" ،و"وطنية".

[1] -(فائز ذنون جاسم)، تأثير الانترنت على مبدأ السيادة، ،جانفي 2014،تم التصفح في2024/2/15
https://www.researchgate.net/publication/351103722

[2] - (ياسين مليح)، السيادة الرقمية ...، تجلياتها وممكنات تحقيقها بالمغرب، مجلة القانون والأعمال الدولية، المغرب، العدد36، أكتوبر 2021(223-240).

أ-مؤسساتية: القدرة على بناء المؤسسات العامة وحمايتها، يعني ذلك أن السيادة تتمركز في مؤسسات محددة داخل النظام السياسي والقانوني للدولة، وهذه المؤسسات تحدد كيفية ممارسة السلطة واتخاذ القرارات، وتشمل الحكومة، البرلمان،النظام القضائي، الهيئات الإدارية والمحلية، والوكالات العمومية المعنية بوضع السياسات العامة وتنفيذها.

ب-السيادة شعبية: الشعب هو مصدر السيادة، فهي تستمد شرعيتها من إرادة الشعب ويجب أن تمارس وفقًا لمصلحة الشعب وبموافقته، يعتبر هذا المبدأ أحد أساسيات الأنظمة الديمقراطية يضمن تمثيلًا فعالًا وشفافًا لإرادة الشعب، ويحقق مشاركة فعالة للمواطنين في صنع القرارات السياسية وإدارة شؤون الدولة.

ج-السيادة وطنية : وتعني، وهي سيادة الأمة مرتبطة بمفهوم الأمة بكل ما تحمله من عناصر الهوية والانتماء للدولة والتي تتمثل في التاريخ، الثقافة، الدين، اللغة والعادات والتقاليد، وهذا يعني أنها تعكس المنظومة القيمية المشتركة داخل الحدود الجغرافية للدولة.

لقد أصبح مفهوم السيادة في المجتمع ما بعد الوستفالي موضع تساؤل ملح، والمتميز بشدة الاعتماد المتبادل بين الدول، وزيادة دور المنظمات الدولية، والعولمة الاقتصادية، وتطور التبادلات العابرة للدول، وحاليا العولمة الرقمية التي تولدها التكنولوجيات الرقمية والتي تفلت بشكل كبير لهيمنة الدولة وتتلاعب بالحدود المادية. فالاقتصاد المعولم الذي تنتشر في إطاره ومن خلاله التكنولوجيا الجديدة جعل فكرة السيادة بالمفهوم التقليدي فكرة تبدو قديمة وضروري إعادة النظر فيها ولو جزئيا، قد يبدو للوهلة الأولى أن مفهوم السيادة الرقمية في عصرنا الحالي يقوم على مفهوم مغاير للسيادة المطلقة والدائمة التي تحدث عنها بودان لصالح سلطة تمارس بطريقة غير مادية عن طريق المعالجة المعلوماتية وشبكات الأنترنت، يعتبر عالمنا المترابط بشكل كبير مكانًا لنوع جديد من السلطة، التي لم تعد مرتبطة بالإقليم بل بعالم افتراضي مستقل تماما عن أي ترسخ مادي. ومع ذلك فإن مثل هذا لفضاء الافتراضي هو مصمم لمقاومة أي شكل من أشكال السلطة، وبالخصوص سيطرة الدولة، ويمكن ملاحظة ذلك خاصة في بداية عصر الأنترنيت حيث تعالت الدعوة إلى التحرر من التشريعات الوطنية الموجودة وإقامة أنظمة تلقائية التي تعتمد على المعايير والقواعد التقنية التي يحددها مهندسو الكمبيوتر وقد تم التعبير عن ذلك بالمقولة الشهيرة للبرفسوفور لورانس ليسيغ (Lawrence Lessigمن جامعة هارفرد "الشفرة هي القانون" "The code is law"[1] .

لكن هذا ليس بالضرورة صحيح لأن ميزان القوى لا يزال يميل لصالح ا القوى الكبرى المهيمنة وذلك بالرغم من وجود فاعلين جدد "غير حكومين" لكنهم يتمتعون بصبغة وطنية، إن هذا يشكل جزءاً من صراع معروف لم يُغفل عنه في النقاشات السياسية، ويرتبط بما كان يُعرف سابقاً بتطور السيادة الوطنية، والذي يعكس صراعاً بين الفاعلين من أجل السيطرة على المناطق والهيمنة والتنافس الدولي.كما أن طبيعة التهديدات هي التي تغيرت،

[1] -(Türk),op.cit.

وأصبحت سيبرانية رقمية غير مادية وهذا ما يجعلها أكثر تعقيدا وصعوبة في التصدي لها مما يتطلب تعزيز القدرات الدفاعية والأمنية والرقمية للدول، بالإضافة إلى ذلك فإن مفاهيم مثل الحدود الجغرافية، الدول، الحروب، الأسلحة، الشعب، الإقليم، السلطة، تبقى موجودة ولكنها تحمل مضامين جديدة مرتبطة بالممارسات الرقمية مثل الحدود الرقمية، الحروب الرقمية، الشعوب الرقمية، وهذا يعد توسيع لها.

المطلب الثاني: البعد الرقمي

تفهم السيادة الرقمية عموما بطرق متنوعة سواء كان الأمر يتعلق بتوسيع مفهوم السيادة إلى الفضاء الرقمي أو تخيل أشكال جديدة من السيادة غير الحكومية فهي ذات أبعاد قانونية واقتصادية أو تقنية أو وظيفية، كما أنها تمتد إلى العديد من المستويات (الوطنية، الإقليمية، الدولية). فإذا اعتمدنا المنظور القانوني فهي تعني تمديد سلطة الدولة التنظيمية والتشريعية على الشبكات، واحترام هذه السلطة، والمساواة أمام هيئات الحوكمة الدولية، في مواجهة هيمنة الولايات المتحدة وصعود الصين. أما من المنظور الاقتصادي فإنها تعني القدرة على التحكم في جميع التكنولوجيات من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية والإصرار على حيازة الدولة لمسارها التكنولوجي الخاص بها[1].

ومن المنظور السياسي تعني مراعاة الأبعاد المؤسساتية، والوطنية والشعبية في تنظيم الفضاء السيبراني، مع الحفاظ على حقوق المواطنين للمشاركة في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالقضايا الرقمية وحماية الحقوق الفردية في الانترنيت. بمعنى قدرة الدولة على إنشاء والحفاظ على المؤسسات العامة التي تنظم الفضاء السبراني، وتكفل الأمن الرقمي، وتصور السياسات الرقمية المناسبة، وتعني أيضا القدرة على حماية المصالح الوطنية في المجال الأمن السيبراني والبيانات والبنية التحتية الحيوية. وبصفة عامة تعني السيادة الرقمية قدرة الدولة للتصرف في الفضاء الرقمي، وتشير بشكل دقيق إلى صلاحيات الدولة والتي تتمثل في الحفاظ على الاستقلالية والسيادة التكنولوجية بالإضافة إلي ضرورة حماية البيانات من أي سيطرة ورقابة.

وعليه يمكن تقديم تعريف للسيادة الرقمية بأنها قدرة الدولة على التحكم في فضائها ومصيرها الرقمي (البيانات، البرامج، الأجهزة) الذي تعتمد عليه بطريقة مستقلة ودون هيمنة أجنبية. ولمعرفة أهم التحديات والرهانات التي تواجها وتطرحها السيادة الرقمية لابد من التعريج على أهم مكونات، وخصائص الفضاء الرقمي.

المطلب الثالث:الفضاء الرقمي: المكونات والخصائص.

الفضاء الرقمي أو الالكتروني أو السيبراني هو الوسط الذي تتواجد فيه شبكات الحاسوب ويحصل من خلالها التواصل الالكتروني، وبمفهوم أشمل يعرف بأنه مجال مركب مادي وغير مادي يشمل مجموعة من المكونات والعناصر[2] وهي أنظمة البيانات، أنظمة التطبيقات، الشبكات وأجهزة الكمبيوتر:

[1] -Ibid.

[2] -(Grégoire Germain, Paul Massart), Souveraineté numérique, Revue Études, N° 10 , Octobre 2017, pp.45- 58 , Vu le15/2/2024 , https://www.cairn.info/revue-etudes-2017-10-page-45.htm,

1-مكونات الفضاء الرقمي:

- أ- أنظمة البيانات التي هي جوهر رهان السيادة الرقمية:تعد البيانات والحصول عليها سمة من سمات القوة والسيادة بالنسبة للدولة فهي المادة الأولية للفضاء الرقمي أو بمثابة المادة الرمادية matière grise وتنتج من تراكم المعلومات المخزنة في هذا الفضاء نتيجة الأنشطة البشرية، لقد أدركت الشركات الكبرى أن التحدي الرئيسي يتمثل في الوصول إلى هذه البيانات والتحكم فيها، وهو تحدي استراتيجي، فلذلك فهي تستثمر مبالغ هائلة لالتقاط هذه المادة الخام والاستفادة منا وتحليلها، فعالم البيانات يتميز بأنه فوضوي ومجزأ إلى حد ما فمعالجته تمثل تحدي تكنولوجي

ب-أنظمة التطبيقات والبرامج التي تسمح بمعالجة البيانات: هي محركة الفضاء الرقمي فبدون معالجة تبقى البيانات عبئا غير ضروري على الإطلاق إنها تتطلب خوادم ضخمة Serveurs، وطاقة هائلة من أجل تخزينها وهنا يكمن التحدي. ففي مجال التجارة والتسويق مثلا تسمح معالجة هذه البيانات معرفة عادات المستهلكين مما يسهل تقديم لهم عروض مستهدفة، وفي نهاية المطاف سيؤدي ذلك إلى اختفاء العديد من المهن التقليدية من خلال التحكم في برامج الجيل الجديد القادرة على وضع خوارزميات ذات ثقة ويعد ذلك من التحديات اقتصادي ،لذلك أضحت أشكال معينة من الذكاء الاصطناعي تشكل سمة من سمات قوة الدولة والسيادة الرقمية.

ج-الشبكات وأجهزة الكمبيوتر التي تسمح بالتبادل أو الاتصال الرقمي: وتسمى بالطبقة المادية أو البنية التحتية وتضم كل المعدات والأجهزة الملموسة تعد البيانات والبرامج والتطبيقات وحدات افتراضية ولكي تتفاعل مع العالم الواقعي تعتمد على (الشبكات، الخوادم، الحواسيب)، منها ما هو موجود على الأرض كالخوادم، ومنها ما هو موجود في باطن البحر كالشبكات، منها ما هو موجود في الجو الفضاء الخارجي كأنظمة الدفاع العسكرية، وعلى العموم تتميز هذه البنية بالهشاشة وسهولة استهدافها كقطع الكهرباء، توقيف الخادم أو الموزع .

يجب الإشارة إلى أن الطبقات الثلاث مكملة لبعضها البعض وأن سلامة مكونات الفضاء الرقمي تساهم في حماية البيانات والمعلومات الحساسة للدولة، وتقديم الخدمات الرقمية بشكل مستمر وموثوق به، مما يساهم بدوره في بناء الثقة بين المواطنين والدولة تعزيز قوة الدولة وسيادتها الرقمية.

2-خصائص الفضاء الرقمي:

يتميز الفضاء الرقمي بمجموعة من الخصائص، تجعله يبدو كفضاء فريد من نوعه ومتفوق على جميع الفضاءات الأخرى.

أ- فضاء غير منظم : كونه فضاء افتراضي يجعل من الصعوبة وضع حدود لسيادتها عليه فغياب الحدود الجغرافية يسهل انتقال الأنشطة والمعلومات والتواصل في كل وقت وأي مكان دون قيود زمنية ومكانية في ظل ضعف القوانين الدولية للسيطرة على هذا الفضاء مما يؤدي إلى صعوبة الردع الإلكتروني[1].

[1]- (محمود علي عبد الرحمان علي البرهامي)، الفضاء الالكتروني وأثره على مفاهيم القوة والأمن، مجلة السياسة والاقتصاد، مصر، المجلد16، العدد15، يوليو2022، ص ص.423-443.

ب--فضاء موحد standarisé:من حيث استخدامه لنفس الأجهزة والشبكات والكابلات والتكنولوجيات في جميع المجالات النقل، الصحة، الدفاع، التجارة، الطاقة، وهذا ما يجعله عرضة للهجمات والاختراقات.

ج-فضاء غير مؤمن:يواجه الفضاء الرقمي تهديدات أمنية كبيرة مثل الاختراقات الإلكترونية والاحتيال الإلكتروني والبرمجيات الخبيثة من قبل الفواعل الدولية والغير الدولية ويمكن حصرها في النزاعات السيبرانية، الجرائم السيبرانية، الإرهاب السيراني.

د-فضاء فريد من نوعه: فهو محركًا للتحول الرقمي في مختلف القطاعات والمجالات، بما في ذلك الأعمال، والتعليم، والصحة، والحكومة، يتدخل في جميع نشاطات الحياة العادية منها كالنقل والتجارة، والحساسة أيضا كالأمن، الدفاع، الصحة، وغيرها، لا يمكن تعويضه[1] .

هـ-فضاء استراتيجي: مكانته المركزية جعلته ضمن الاستراتيجيات الوطنية الاقتصادية، الصناعية، العسكرية، وجزء من إستراتيجية الدولة الشاملة. لقد أصبح ساحة جديدة للصراع بشكله التقليدي ولكنه ذو طابع الكتروني يعكس النزاعات التي تخوضها الدول أو الفاعلين من غير الدول على خلفيات دينية أو إيديولوجية أو اقتصادية أو عرقية أو سياسية[2].

المبحث الثاني: رهانات وتحديات السيادة الرقمية

تثير السيادة الرقمية والتحكم في الفضاء الرقمي للدولة مجموعة من الرهانات والتحديات من الصعب الفصل بينها بالرغم أن هذه التحديات تعد عراقيل ومشاكل لابد على الدول مواجهتها لتحقيق السيادة الرقمية، في حين أن الرهانات هي تلك النتائج المحتملة للخطوات المتبعة من قبل الدول لتحقيق السيادة الرقمية، ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة العلاقة المعقدة بين التكنولوجيا والسياسة في العصر الرقمي، التي تجلب تحديات ورهانات جديدة تتطلب استجابات سريعة وفعالة، كما أن التهديدات السيبرانية مثل الاختراقات الإلكترونية تزيد من أهمية تطوير سياسات وإجراءات لضمان الأمان السيبراني، وهذه السياسات قد تشكل رهانات سياسية بالنسبة للدول.

بالإضافة إلى تداخل الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية في مجال السيادة الرقمية مما يؤدي إلى تبعات تشكل رهانات كبيرة على الدول، دون أن ننسى التفاعل بين المجتمع المدني والقطاع الخاص من جهة، والجهات الفاعلة في الدول لتحديد سياساتها الرقمية. كل ذلك يجعل هنا تداخل يتعذر عزلها وعلى العموم تتمثل بالأساس في التحديات الإستراتيجية، القانونية، والسياسية الاجتماعية، والاقتصادية .

المطلب الأول: التحديات الإستراتيجية : تتمثل في حماية البيانات من الوصول الغير مشروع لها، وعدم السماح بإساءة استخدامها أو تخريبها، وتستوجب الحماية السرية والتي تعني عدم السماح الاطلاع عليها إلا من قبل

[1]) -Germain, Massart(,Op.Cit.pp.45-58.

[2]-(البرهامي)، مرجع سابق، ص ص423-443.

الأشخاص المصرح لهم بذلك، كما تتطلب تكامل المحتوى أي سلامتها من العبث أو التعديل أو الإفساد، وأخيرا توافر المعلومات وإتاحتها في الوقت المناسب من خلال الأشخاص المصرح لهم بذلك[1]. غير أنه ومع تزايد استخدام الشبكة العنكبوتية أصبح مسألة الحماية معقدة وصعبة للغاية إذا لم نقول مستحلية ففي حين يشير تقرير نشره موقع "داتا بورت" أن هناك أكثر من 10مليارات جهاز متصل بالشبكة العنكبوتية، وثمة توقعات أن يصل هذا الرقم إلى 25مليارجهاز عام 2025، وأن عالم البيانات وصلت حجم مبيعاته إلى 100مليار دولار في عام 2017، وما يقارب 742مليار دولار عام 2020، ومن المتوقع أن يصل إلى نحو 1.6 ترليون دولار بحلول عام 2025 (محمود، 2022) . بالإضافة إلى هذه الأرقام تأتي مسألة تخزين البيانات التي تعد أكبر معضلة تواجه الدول بما فيها الدول الغربية المتطورة حيث أن 92% من بياناتها مخزنة في الولايات المتحدة، وأن قانون الكلود الأمريكي[2] Cloud) (act الذي دخل حيز التنفيذ عام 2018 في عهد الرئيس ترامب يسمح للحكومة الأمريكية بالولوج إلى البيانات المخزنة لدى الشركات التكنولوجية القائمة في الولايات المتحدة، عن طريق مذكرة أو استدعاء لتقديم البيانات المطلوبة المخزنة على الخوادم، بغض النظر عما إذا كانت البيانات مخزنة في الولايات المتحدة أو على أراضي أجنبية.

ويسمح قانون "كلاود" للمدعي العام الأمريكي بإبرام اتفاقات خاصة تجعل من الممكن للوكالات الأمنية الأمريكية، وشركائها في الخارج الحصول على البيانات الشخصية للمستخدمين المخزنة في الخارج من دون أمر من المحكمة. ويشير مشروع القانون تحديداً إلى إسقاط مبدأ المعاملة بالمثل، ما يعني أن الاتفاقية المذكورة لن تنطبق على طلبات توفير بيانات شخصية للمستخدمين في الولايات المتحدة الأمريكية، وحتى يتجنب العالم أن يصبح مستعمرة رقمية للولايات المتحدة الأمريكية لابد تبني تشريعات حول الخدمات الرقمية والفضاء الرقمي.

المطلب الثاني: التحديات القانونية: تشمل مجموعة من القضايا والمسائل القانونية التي تؤثر على قدرة الدول والمؤسسات للحفاظ على سيادتها وتحكمها في البيانات والنظم الرقمية، ومن بين هذه التشريعات تلك المتعلقة بحماية البيانات الشخصية وضمان الخصوصية، فهي تشكل تحديًا كبيرًا للسيادة الرقمية، حيث تتطلب تلك القوانين التزامات صارمة من قبل الحكومات والمؤسسات لحماية بيانات المواطنين والعملاء، يمكن ذكر هنا بعض المحاولات التشريعية كلائحة الاتحاد الأوروبي لحماية البيانات الشخصية (RGPD) المعتمدة في 2018. والجهود التي تبذلها كل من روسيا والصين لتطبيق التشريعات والسياسات التي تعزز السيادة الرقمية مثل قانون الانترنت السيادي Sovereign Internet Law الذي يجيز للحكومة الروسية حظر المواقع الأجنبية المناهضة لها والمتطرفة، وتشغيل انترنت مستقل

[1] -(عزة فاروق عبد المعبود جوهري، طه محمد طه حسن)، أمن المعلومات الرقمية وسبل حمايته في ظل التشريعات الراهنة، المجلة المصرية لأمن المعلومات، 2019، ص ص.161 -222، أفريل 2020، تم التصفح في 2024/2/17،
https://www.academia.edu/41353349/%D8%A3%D9%85%D9%86_%D8%A7%D9%

[2]-(Lily- Rose Guilhot), La Souveraineté Numérique, Un Enjeu De Taille ?
Wild Code School , 02/12/2022, Vu le17/2/2024
https://www.wildcodeschool.com/fr-FR/blog/souverainete-numerique-un-enjeu-de-taill,

في حالة انقطاع الاتصالات الأجنبية، أما الصين فقد وضعت جدار الصين الناري Great Firewall عبارة عن سلسلة من التنظيمات على شبكة الانترنت، وسياسات الرقابة على المواقع غير المرغوب فيها وحجبها. بالإضافة إلى الامتثال للقوانين الدولية المتعلقة بالأمن السيبراني والجرائم الإلكترونية التي شهدت تنسيقا فعالا بين الدول والمؤسسات الدولية، من أهمها اتفاقية بودابست لجرائم الحوسبة والجرائم السيبرانية في عام 2001، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة للأمن السيبراني كالقرار 237/70، التي دعت إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال الأمن السيبراني ومكافحة جرائم الإنترنت، واتفاقية الأمن السيبراني بين الولايات المتحدة والصين عام 2015، التي تهدف إلى تعزيز التعاون بين البلدين في مكافحة الجرائم السيبرانية وتبادل المعلومات وتعزيز الأمن السيبراني العالمي[1] ، دون أن ننسى التشريعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والتأليف والنشر التي تؤثر على قدرة التحكم في المعلومات الرقمية، وقد تؤدي إلى تحديات قانونية فيما يتعلق بنشر المحتوى وتبادل البيانات، وأيضا التشريعات المتعلقة بمنافسة السوق، والحفاظ على المنافسة العادلة في البيئة الرقمية تعتبر تحدياً قانونياً، خاصة فيما يتعلق بالشركات التكنولوجية الكبيرة وسلطتها في السوق. وكذا النزاعات القانونية بين الدول حول السيادة الرقمية والقوانين الدولية المتعلقة بالإنترنت والتجارة الإلكترونية تشكل تحدياً قانونياً يتطلب حلولاً قانونية دولية فعالة، وعلى العموم تتطلب هذه التحديات استراتيجيات قانونية وتنظيمية فعالة للتعامل معها وحماية السيادة والحقوق الرقمية للدول والمؤسسات.

المطلب الثالث: التحديات السياسية والاجتماعية:

تكمن أهمها في إعطاء الثقة للمواطنين للمشاركة في حماية بياناتهم الشخصية وحياتهم الشخصية، كما تسمح بحماية البنى التحتية بالنسبة للدول، أي تحقيق المواطنة الرقمية بتوجيه المواطن نحو منافع التقنيات الحديثة، وحمايته من أخطارها وهي إذن التعامل الذكي مع التكنولوجيا وذلك من خلال تربية الأجيال القادمة بالتحكم في الأدوات الرقمية، ومعرفة حقوقهم وحرياتهم والاهتمام ببناء وحماية هويتهم الرقمية الناتجة عن الآثار المتبقية بشكل إرادي أو غير إرادي على الشبكات، كما يواجه الأفراد والمجتمعات تحديات في التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات التواصل الرقمية، حيث يمكن أن يؤدي الاعتماد المفرط على هذه الوسائل إلى تأثيرات سلبية على الصحة النفسية والعلاقات الاجتماعية، كما يتعين عليهم التعامل مع التحديات المتعلقة بحماية الخصوصية الشخصية والتحكم في البيانات الرقمية الخاصة بهم، وهو أمر يشكل تحديًا في ظل الانتشار الواسع للمعلومات عبر الإنترنت.

إلى جانب هذه التحديات يمكننا أن نذكر الوصول غير المتساوي للمعلومات والتكنولوجيا الرقمية بين الأفراد والمجتمعات، مما يمكن أن يزيد من الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، كما قد يؤدي التحول الرقمي إلى تغيرات في القيم والمعتقدات التي قد تنشأ نتيجة للتكنولوجيا الرقمية، بما في ذلك التأثير على التفاعلات الاجتماعية والعلاقات الإنسانية، وقد يساعد ذلك على ظهور ثقافة الرقمية مما يستوجب تحديد ماهيتها وتأثيرها على هوية المجتمعات

[1] -(عبد الحليم بوقرين، سليمان قطاف)، مواجهة الجرائم السيبرانية ضوء الاتفاقيات الدولية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية،الجزائر، العدد02، المجلد05، 2022، ص ص.62-87.

والأفراد، وكيفية الحفاظ على الهويات الثقافية التقليدية في ظل التغيرات الرقمية، تتطلب هذه التحديات تفاعلًا وتكيفًا من المجتمعات والأفراد للتعامل معها والمحافظة على الثقافة والقيم في عصر الرقمي.

المطلب الرابع: التحديات الاقتصادية:

تشمل التحديات الاقتصادية مسألة المنافسة الغير شريفة التي تفرضها الشركات الكبرى العملاقة على الشركات الصغرى والمتوسطة وذلك باستغلال البيانات التي بحوزتها. فهي تتنافس مع الدولة على جذب الاستثمارات والمواهب وتطوير الابتكارات التقنية مما يشكل تهديد للدولة واقتصادها ويتطلب ذلك وضع التشريعات لمنع الاستغلال السيئ للبيانات، كما أن هذه المنافسة الغير شريفة تمتد إلى المجال الضريبي حيث لا تدفع الشركات الكبرى إلا ضريبة صغيرة على الأرباح حيث قدرت ب 9% مقابل 23% بالنسبة للشركات الأوربية[1]، ويتطلب تطوير الاقتصاد الرقمي استثمارات كبيرة في بنية التحتية الرقمية، مثل شبكات الإنترنت عالية السرعة والتقنيات الحديثة، مما يشكل تحديًا ماليًا وتنظيميًا للحكومات والشركات. كما يتطلب أيضا توفير القدرات والمهارات اللازمة للعمال في الاقتصاد الرقمي، وهو ما يشكل تحديًا للتعليم وتدريب القوى العاملة وتأهيلها لسوق العمل الرقمي المتطور.

المبحث الثالث: السياسات وآليات المواجهة

تحتاج الدول إلى تطبيق سياسات واستراتيجيات شاملة متعددة الأبعاد ومختلفة المستويات لتحقيق سيادتها الرقمية، تحمل خططا مستدامة تهدف إلى تعزيز القدرة السيطرة على التكنولوجيا الرقمية وحماية البيانات والمعلومات الوطنية، وتكون بمثابة خط الدفاع الأول ضد أي تهديدات، وهي أيضا المنطلق الرئيسي لنشر الوعي وتحقيق الكفاءة الرقمية والمحافظة على سيادة الدولة في فضائها السيبراني، ويمكن تصنيفها إلى سياسات مجابهة محلية ودولية.

المطلب الأول: سياسات المواجهة على المستوى المحلي:

تشمل جملة من الاجراءت الداخلية كتطوير البنية التحتية الرقمية، نوطين التكنولوجيا، وضع التشريعات المحلية لحماية البيانات، رصد ومراقبة الشبكات والاتصالات، تعزيز المواطنة الرقمية

1-تطوير البنية التحتية الرقمية:

يجب على الدول الاستثمار في بنية تحتية رقمية قوية تشمل شبكات الاتصالات عالية السرعة وموثوقة لضمان وصول المواطنين وأمان الشبكات وأنظمة التخزين السحابية المحلية، ويسهم ذلك في تحسين القدرة على معالجة البيانات بشكل محلي وتقديم خدمات رقمية آمنة وموثوقة للمواطنين، ولضمان تواصلها واستدامتها لا بد من إدارة جيدة لها حيث تتقاطع ثلاث عناصر أساسية في تمتين البنية التحية وهي البنية التكنولوجية، البنية الهيكلية،البنية الثقافية.

[1]-(Guilhot), Op.Cit..

2-**توطين التكنولوجية:** تبدأ هذه العملية من خلال العمل على نشر منظومة معرفية قابلة للتجدد والتعميم. و**تسهيل اكتساب المعرفة،** وهذا الأمر يتطلب تذليل كل السبل المادية والفكرية، كما يتطلب ذلك العمل على نقل التكنولوجيا وإنتاجاها داخل الدولة وصولا إلى مرحلة التمكين تكنولوجي. وهي مرحلة الاستقلال الذاتي والقدرة على المنافسة بحيث تستند إلى ما تحوزه الدولة من قدرات تكنولوجية مؤهلة من إنتاج وصناعة ومواكبة التغيرات السريعة والتكيف المستمر مع المستجدات وهذا ما يعرف بـ"المرونة الإستراتيجية"[1].

3 -وضع تشريعات وسياسات لحماية البيانات الشخصية

يجب على الدول تطبيق تشريعات صارمة لحماية البيانات الشخصية للمواطنين والمقيمين على أراضيها، يشمل ذلك وضع سياسات للتحكم في جمع البيانات، واستخدامها، ومشاركتها، وحفظها بما يتوافق مع معايير الخصوصية والأمان.

4- رصد ومراقبة الشبكات والاتصالات:

يجب على الدولة تطوير قدرات رصد ومراقبة الشبكات والاتصالات الرقمية لتحديد ومواجهة التهديدات السيبرانية، يتضمن ذلك استخدام تقنيات الكشف المتقدمة عن الاختراقات والمراقبة الدورية للأنشطة الغير مشروعة.

5-تعزيز لمواطنة الرقمية

يشتمل ذلك التوعية بمخاطر الإنترنت والتصرف بشكل أخلاقي ومسؤول عبر الإنترنت، واحترام حقوق الآخرين، والمشاركة الإيجابية، المشاركة السياسية الرقمية، وتقديم دورات تكوينية، يجب على الدول تطبيق سياسات لتعزيز الشفافية والمساءلة في استخدام التكنولوجيا الرقمية وجمع البيانات، يشمل ذلك توفير آليات لمراقبة استخدام التكنولوجيا الرقمية من قبل الحكومة والشركات الخاصة بما يحافظ على حقوق المواطنين ويحمي السيادة الوطنية..إلخ.

المطلب الثاني: السياسات عل المستوى الدولي

تحسين التعاون الرقمي: يشمل ذلك المشاركة في منظمات دولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لوضع قواعد مشتركة للتعامل مع التحديات الرقمية على المستوى الدولي لقد تم الإعلان في الإطار الأممي عن ميثاق رقمي عالمي تم اعتماده بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة في سبتمبر 2020، وسيتم الاتفاق عليه في قمة سبتمبر 2024 من خلال مسار تكنولوجي يشمل جميع أصحاب المصلحة: الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، والقطاع الخاص (بما في ذلك شركات التكنولوجيا)، والمجتمع المدني، والقواعد الشعبية المنظمات والأوساط الأكاديمية والأفراد، بما في ذلك الشباب. ومن المتوقع أن يحدد الميثاق الرقمي العالمي "الخطوط العريضة للمبادئ المشتركة لمستقبل رقمي مفتوح وحر وآمن للجميع، ويقترح تقرير الأجندة المشتركة القضايا التي قد تغطيها، بما في ذلك

[1] (عيسى كفاح)، كيف نوطن التكنولوجيافي العالم العربي، 2022/1/17، تم التصفح في2024/2/17، كيف نوطن التكنولوجيا في العالم العربي؟ | تكنولوجيا | الجزيرة نت(aljazeera.net) .

الاتصال الرقمي، وتجنب تجزئة الإنترنت، وتزويد الأشخاص بخيارات حول كيفية استخدام بياناتهم، وتطبيق حقوق الإنسان عبر الإنترنت، وتعزيز الإنترنت الموثوق به من خلال إدخال معايير المساءلة عن التمييز ومحتوى مضلل.

الخاتمة:

توسع مفهوم السيادة في عصر العولمة الاقتصادية ليشمل أبعاد أخرى غير مادية رقمية، **فقدرة الدولة التحكم في** فضائها ومصيرها الرقمي (البيانات، البرامج، الأجهزة)الذي تعتمد عليه بطريقة مستقلة ودون هيمنة أجنبية أصبح مسألة صعبة، معقدة ومكلفة نظرا لكونه فضاء غير منظم، موحد، غير امن، ولكنه في نفس الوقت فريد من نوعه واستراتيجي، وتعد أنظمة البيانات جوهر رهان السيادة الرقمية والتحدي الرئيسي الاستراتجي يكمن في الوصول إلى هذه البيانات والتحكم فيها،كما أن توطين التكنولوجيا الحديثة والتحكم فيها يعد من أهم التحديات الاقتصادية ،لذلك أضحت أشكال معينة من الذكاء الاصطناعي تشكل سمة من سمات قوة الدولة والسيادة الرقمية.

في حين أن تهديدات الأمن السيبراني المتزايدة تقوض سيادة الدول بالتأثير على الأفراد لتشكيل وعيها وقناعاتها وسلوكاتها بأساليب العقاب والثواب ويؤدي إلى المساس بالمشروعية الداخلية والمساس بالعملية الانتخابية وبالديمقراطية. تتطلب هذه التحديات تفاعلًا وتكيفًا من المجتمعات والأفراد للتعامل معها والمحافظة على الثقافة والقيم في عصر الرقمي. وللحديث عن السيادة الرقمية في مجتمعاتنا العربية ضروري أن نكون قد حققنا السيادة السياسية المستقلة أي استقلالية القرار السياسي والاستراتيجي، لكن معظم الدول وقعت في فخ الإدمان على التقنية وضعف قدرة الشباب على إنتاج منصات تكون متوافقة مع قيمنا وحضارتنا فالثورة التكنولوجية لا تتطلب إرادة الدول وفقط وإنما تضافر جهود الحكومات، إرادات المجتمع المدني(المتمكنون من التقنية)، والقطاع الخاص (شركات لتكنولوجيا)أي تحرك عالمي.

قائمة المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

1-(البرهامي محمود علي عبد الرحمان علي)، الفضاء الالكتروني وأثره على مفاهيم القوة والأمن، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد16،العدد15، يوليو2022، ص ص.423-443.

2-(بوقرين عبد الحليم، قطاف سليمان)، مواجهة الجرائم السيبرانية ضوء الاتفاقيات الدولية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد02، المجلد05، 2022، ص ص.62-87.

3-(جاسم فائز ذنون)، تأثير الانترنت على السيادة ا ،جانفي 2014،

https://www.researchgate.net/publication/351103722_ ،.2024/2/15، تم التصفح في

4-(جوهري عزة فاروق عبد المعبود)، حسن طه محمد طه ،" أمن المعلومات الرقمية وسبل حمايته في ظل التشريعات الراهنة "، مجلة المركز العربي للبحوث والدراسات في علوم المكتبات والمعلومات، 2019، ص ص.1-40.

https://www.academia.edu/41353349/%D8%A3%D9%85%D9%86_%D8%A7%D9%، تم التصفح في 2024/2/17.

5(-خروبي أحمد، بن حجار العربي ميلود)، التشريعات المنظمة للفضاء الرقمي في الجزائر بين التحديات والرهانات المستقبلية للبنية التحتية، مجلة علم المكتبات، العدد1، المجلد13، 2021،ص ص.48-67.

6-(محمود خالد وليد)، "كيف سيبدو الفضاء الإلكتروني في 2025؟، الجزيرة نت، 2022/11/17،

https://www.aljazeera.net/opinions/2022/1/17/% -، تم الصفح في 2024/2/15.

7-(مليح ياسين)، السيادة الرقمية ... تجلياتها وممكنات تحقيقها بالمغرب، مجلة القانون والأعمال الدولية، العدد36، أكتوبر 2021(223-240).

باللغة الأجنبية:

1-(Bellanger Pierre), De la souveraineté en général et de la souveraineté numérique en particulier, Les Échos, 30 août 2011.
https://archives.lesechos.fr/archives/cercle/2011/08/30/cercle_37239.htm, Vule 17/2/2024

2-(Germain,Grégoire, Massart Paul) , Souveraineté numérique, Revue Études, N° 10 , Octobre 2017, pp.45 à 58. https://www.cairn.info/revue-etudes-2017-10-page-45.htm, Vu le15/2/2024

3(-Guilhot Lily Rose), La Souveraineté Numérique, Un Enjeu De Taille ? Wild Code School , 02/12/2022
https://www.wildcodeschool.com/fr-FR/blog/souverainete-numerique-un-enjeu-de-taille, Vu le17/2/2024.

4-(Türk Pauline), Définition et Enjeux de la Souveraineté Numérique, Revue Cahiers Français, N°450, Mai-Juin 2020, https://www.vie-publique.fr/parole-dexpert/276125-definition-et-enjeux-de-la-souverainete-numerique,Vule 15/2/2024.

.

.